"تبادل الأراضي" في مشاريع التسوية

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

(خاص/القدس للأنباء)

(٩ أيار/٢٠١٣)

المحتوى

"تبادل الأراضي" في مشاريع التسوية: ٢

ما هي الأراضي المرشّحة للتبادل في الخطط الصهيونية ؟:..... ٤

الخاتمة: :..... ٦

حاضر القدس للأبناء

"تبادل الأراضي" في مشاريع التسوية

في يوم ٣٠ نيسان الماضي، التقى الوفد الوزاري العربي بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري بناء على طلب السلطة الفلسطينية. وأدلى وزير الخارجية القطري بتصريح قال فيه: "يفهم وفد الجامعة العربية أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خيار استراتيجي للدول العربية، ويجدد التزامها بمبادرة السلام العربية التي تقوم على حل الدولتين بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والدول العربية مستعدة لتبادل طفيف للأراضي بشكل متواز ومتشابه."

في الوقت الذي كانت فيه فصائل المقاومة والعديد من الشخصيات الفلسطينية والعربية تستنكر وتشجب هذا التصريح وفكرة "تبادل الأراضي" مع الكيان الصهيوني، أعلن رئيس السلطة الفلسطينية "أننا نوافق على تبادل أراض طفيف مع "إسرائيل" اذا قبلت الأخيرة رؤية حلّ الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين"، مضيفاً "إذا جلسنا مع الإسرائيليين لتحديد الحدود واحتجنا لتبادل أراضي طفيف بالقيمة والمثل، يمكن أن نقبل بذلك". وجدّد محمود عباس هذا الكلام في مقابلة يوم ٣ أيار بقوله: "لا بد من حدود دولة لنا ولدولة إسرائيل. هذه الحدود تحدّد على أساس عام ١٩٦٧، وقد تكون هناك حاجة لتعديل هنا أو هناك، ليس لدينا مانع في ذلك، شرط أن يكون هذا التعديل صغيراً، وأن يكون بالقيمة والمثل بمعنى يعدلوا عندنا ونعدل عندهم، بحيث تبقى مساحة الضفة الغربية كما كانت قبل عام ١٩٦٧."

أما عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، فقد أكّد أن ما صرح به رئيس الوزراء القطري لا يخالف ما ورد في مبادرة السلام العربية، أي أنه ليس ثمة تنازل آخر عن هذه المبادرة، وأوضح أن مسألة "تبادل الأراضي" قد أثيرت في المفاوضات في العام ٢٠٠٨، إذ "قال الوفد الفلسطيني وقتها "إذا وافقت "إسرائيل" على مبدأ الدولتين على حدود ٦٧، وتحققت السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية، وأرادت "إسرائيل" تبادلاً طفيفاً للأراضي، فلا اعتراض لدينا على ذلك"، مما يعني أن الحديث عن "تبادل الأراضي" هو بالأساس فكرة صهيونية، وافقت عليها السلطة الفلسطينية بشروط وعلى نطاق ضيق، وتبنّتها رسمياً جامعة الدول العربية في اللقاء الأخير مع المسؤولين الأميركيين، وذلك من أجل تحريك ما يسمى "عملية السلام" التي تدعو اليها الدول الغربية، وخاصة الأميركية، حيث يقول النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، د. حسن خريشة، إن توقيت المبادرة "لها معانٍ واضحة

أولها العجز العربي، ومن ثم فإن هناك ضغوطاً دولية وأمريكية تمارس على السلطة الفلسطينية وقيادتها للعودة للمفاوضات دون شروط مسبقة ."

ولكن ردود الفعل والانتقادات الشاجبة الواسعة فلسطينياً وعربياً لاقتراح وفد الجامعة العربية الى واشنطن يطرح تساؤلات عدة: هل يتضمن هذا الاقتراح أكثر مما قدّمته السلطة الفلسطينية من تنازلات منذ العام ١٩٩٥ في هذا الشأن، كما صرح مسؤول في الجامعة العربية للقدس دوت كوم، إذ قال: "ينسب إلى الوفد أنه طرح قضية التبادل هكذا دون ثمن، فهذا الأمر لا يخدم الهدف الذي ذهب إليه الوفد"؟ هل يشكل القبول بمبدأ "تبادل الأراضي" من قبل الجامعة العربية تنازلاً إضافياً على "مبادرة السلام العربية" في العام ٢٠٠٢ التي اعترفت بدولة الكيان على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأبدت استعدادها الى التطبيع معها؟ وهل يشكل توقيت هذا الإقرار بمبدأ تبادل الأراضي مع الكيان الصهيوني مقدمة الى حرب جديدة كما يجزم البعض، أم مدخلاً الى مفاوضات عبثية كما تحث إليه الولايات المتحدة؟ أياً تكن الأجوبة، يبدو أن مبدأ "تبادل الأراضي" بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني في سياق المفاوضات، ليس مرفوضاً من جميع الطيف الفلسطيني، إذ قبلت به قيادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية وبعض الشخصيات المقربة منها على أساس "التبادل الطفيف"، بعد الاعتراف الصهيوني المبدئي بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، تكون "عاصمتها القدس الشريف"، أي أن بعض الأطراف الفلسطينية والعربية قبلت بمبدأ "تبادل الأراضي" ضمن شروط محددة مع اختلاف الصيغ المقترحة لهذا التبادل على مر السنين وحسب الجهة المقترحة، الولايات المتحدة أم الكيان الصهيوني.

وقبل عرض خطط التبادل المقترحة، ركّز العديد من الباحثين على أن مبدأ "تبادل الأراضي" بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني هو أساساً:

- اقتراح صهيوني تم تداوله حين كان "المجتمع الدولي" يمارس ضغوطاً على الكيان من أجل الاستمرار بالمفاوضات، أي أن الفكرة تم تداولها في المؤسسات الصهيونية دون القبول بها رسمياً. إذ ما زالت دولة العدو تتطلع الى التوسع في الأراضي الفلسطينية، كلما سنحت لها الفرصة، عن طريق الاستيطان والجدار والتطهير العرقي والديني والإرهاب، وذلك يعني أن "تبادل الأراضي" يخدم مخطط الاحتلال أولاً وأخيراً، يرفضه عندما يستطيع التوسع وابتلاع الأراضي، ويقترحه للحفاظ على الأراضي التي سيطر عليها. اعتبر د. سلمان أبو سته في العام ٢٠٠٧، حيث كثر الحديث عن "تبادل الأراضي" أن كل الموضوع "خداع سياسي" يسوّق بين الحين والآخر كـ "بالونات اختبار" لمعرفة مدى جهوزية السلطة الفلسطينية والجانب العربي عموماً لتقبّل النظرة الصهيونية للصراع.

-مبني على شرعنة احتلال الأراضي في العام ١٩٤٨، وإقامة الدولة الصهيونية على أنقاضها، ويعتبر هذه الأراضي الفلسطينية التي تشكل ٧٨% من فلسطين، أراض "إسرائيلية"، كما وضحّه صائب عريقات عندما قال إن "مبدأ تبادل الأراضي مبدأ معروف في العلاقات بين الدول، وقد حدث بين العراق والأردن، والسعودية والأردن، وأكوادور وبيرو، وكندا وأمريكا، وأمريكا والمكسيك"، معتبراً أن الدولة الصهيونية شبيهة بهذه الدول. يقوم هذا الإقرار بشرعية الاحتلال على الشعور بالعجز أمام العدو وحلفائه، وعلى عدم الرغبة بالمقاومة للمحافظة على مصالح معينة، أو حتى على وهم إمكانية مشاركة الاحتلال سيطرته على المنطقة، تحت مظلة قوى الاستكبار العالمي.

-اعتراف ضمني بالاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وهذا مخالف للقانون الدولي والقرارات الدولية التي سعت منظمة التحرير الفلسطينية الى تبنيها من قبل "المجتمع الدولي"، أولها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت العديد من القرارات تدعم إقامة دولة فلسطينية على كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وترفض الاستيطان والمستوطنات الصهيونية المقامة عليها. ويعتبر البعض أن القبول بمبدأ "تبادل الأراضي" مع المحتل يجعل من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية "أراض متنازع عليها" تخضع للمفاوضات والمساومة، وليست أراض محتلة كما أقرت بذلك هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

ما هي الأراضي المرّشحة للتبادل في الخطط الصهيونية ؟

منذ أكثر من خمس عشرة سنة، تتناول الصحف الصهيونية والعربية مسألة "تبادل الأراضي" وتنشر المؤسسات البحثية المختلفة الخطط المقترحة من بعض المسؤولين الصهاينة أو الأميركيين، مع الخرائط المناسبة. يتضّح من مجمل هذه الدراسات والمقالات حول الموضوع أن هذه الخطط تلبي، من جهة، المتطلبات الصهيونية، وتنسف من جهة أخرى الحق الفلسطيني، حتى الجزئي منه، كما تبنّته منظمة التحرير الفلسطينية، المبني على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران من ١٩٦٧.

- يقوم أساس "تبادل الأراضي" على ضم المستوطنات الصهيونية المقامة في الضفة الغربية، وخاصة في مدينة القدس، الى دولة العدو. إذ تعتبر دولة العدو، وكذلك الولايات المتحدة والدول الاوروبية، أنه لا مجال لتفكيكها. ثمة اختلاف في عدد المستوطنات التي يراد الاحتفاظ بها وضمها، إلا أن مساحتها الكلية شكلت في العام ٢٠١٢ ما يقارب ١٩٥ كلم مربع، أي ٣،٤ بالمئة من مساحة الضفة الغربية (معهد أريج – القدس المحتلة)، وهي تسيطر على المرتفعات وتتحكم

بالموارد المائية والمدن والبلدات الفلسطينية، وتقطع أوصال الضفة الغربية، من الشمال الى الجنوب. أما الأراضي التي ابتلعها جدار الضم والاستيطان والذي يحيط بالضفة الغربية من كافة الجهات، فتساوي مساحتها ٧٣٣ كلم مربع، أي ١٣% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وهذا إذا استثنينا كافة الأراضي التي يسيطر عليها الاحتلال من خلال قوانينه الخاصة بالأرض أو من خلال الضم (الجزء الشرقي من القدس) أو لأسباب "أمنية" والتي قدرها معهد أريج بـ ٤٠% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية .

- تتحدث مصادر السلطة الفلسطينية عن "تبادل طفيف للأراضي متساوية في القيمة والمثل"، طارحة نسبة ١ - ٢% من أراضي الضفة الغربية كأراض جاهزة للتبادل. وبغض النظر عن القيمة المتساوية، تساوي هذه النسبة الطرق الالتفافية فقط (٢،١% من إجمالي مساحة الضفة الغربية) المؤدية الى المستوطنات والتي تربط بعضها ببعض، ما يؤكد أن فكرة "تبادل الأراضي" ما هي إلا خدعة صهيونية أخرى، إلا اذا قبلت السلطة الفلسطينية بتبادل حوالي ٢٠% من الضفة الغربية بأراضي "إسرائيلية" ذات قيمة متساوية، كما تصرّ عليه .

- أما فيما يخص منطقة غور الأردن، والتي تعتبر "السلة الغذائية" للضفة الغربية، فتحدث البعض عن مقترح صهيوني لاستئجار غور الأردن لمدة عشرين سنة، وهو يشكل ٢٠% من مساحة الضفة. يبدو أن السلطة الفلسطينية رفضت مقترح "الاستئجار" الذي سوّقته الإدارة الأمريكية، متذرعة وقتها بأن ليس لديها حاجة الى استئجار أراض "إسرائيلية" في المقابل .

- وثائق "قناة الجزيرة" التي تم بثها قبل سنوات كوثائق صادرة من مكتب رئيس طاقم المفاوضات أحمد قريع، تناولت مسألة تبادل الأراضي في القدس، وتم الإشارة الى اقتراح ضم حيّ الشيخ جراح والحيّ الأرمني و"الحيّ اليهودي" (حارة الشرف) في البلدة القديمة الى الكيان الصهيوني.

- وفي المقابل، ما هي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ التي يتم التداول بشأنها في هذا الخصوص؟ قبل سنوات عدة، وفي ظل الهجمة الصهيونية على فلسطينيي ٤٨ كـ "قنبلة ديمغرافية" و"تهديد استراتيجي"، اقترح رئيس الحزب الصهيوني "بيتنا" أفغدور ليبرمان اقتطاع مدينة أم الفحم ومدن أخرى في المثلث وتسليمها الى السلطة الفلسطينية. يقوم هذا الاقتراح على إبعاد أكبر عدد من السكان العرب عن "إسرائيل"، وتسليم أقل مساحة ممكنة من الأرض، أي فقط المدن المكتظة بالسكان، تحت مسمى "تبادل الأراضي". رفضت المؤسسة الصهيونية الرسمية هذا الاقتراح، وكانت الجماهير الفلسطينية قد رفضته قبل ذلك، من خلال

مؤسساتها الوطنية، بعد أن فهمت أن المقصود منه هو ترحيل جزء مهم من فلسطينيي ٤٨ كحل صهيوني للـ "قنبلة الديمغرافية."

-في العام ٢٠٠٨، اقترح رئيس وزراء العدو الأسبق، ايهود أولمرت، خارطة "تبادل الأراضي" تضم أجزاء من شرقي القدس والكتل الاستيطانية الى الكيان، مقابل أرض قاحلة في الجنوب، تضم الى قطاع غزة وأخرى في منطقة بيسان أو جنين (منطقة المقيبلة) وأخرى في منطقة القدس إضافة الى الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة (على شكل ممر أو نفق). فيما يخص الأرض قرب القطاع، فهي بمقدار ٦٤،٥ كلم٢ من أصل ٢٠٠ كلم٢ "سبق الاستيلاء عليها بالخداع والمفاوضات السرية"، كما كتب د. سلمان ابو سته. ويقول صائب عريقات حول "تعديل الحدود" المقترح إن الأراضي التي ستلحق بالسلطة الفلسطينية هي على "حدود الضفة الغربية في الجنوب والشمال والوسط" وأن "النسبة التي تمثل الفرق بين ما هو مقتطع وما هو مطروح من الأراضي "الإسرائيلية" هو الممر الآمن بين الضفة الغربية."

- طرحت بعض الشخصيات الصهيونية "تبادل أراضي" ثلاثي بين مصر والسلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، يتم بموجبه تسليم مصر مساحة من النقب، وتعطي مصر في المقابل ٦٠٠ كم٢ في سيناء جنوب غزة للفلسطينيين، بينما تعطي السلطة الفلسطينية مساحات من أراضي الضفة الغربية.

الخاتمة:

في الختام، فإن طرح مسألة "تبادل الأراضي" تبقى خدعة صهيونية يؤيدها "المجتمع الدولي" من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات. أصل المسألة هو المحافظة على الكتل الاستيطانية في القدس والضفة الغربية من جانب العدو وإضفاء الشرعية على هذه "المكاسب" الصهيونية، وسيطرته الفعلية على كافة الضفة الغربية. وكلما طرحت الفكرة علناً، كما حصل مؤخراً مع الوفد العربي، يتهرب منها الصهاينة (إلا البعض مثل ليفني) كي لا تسجّل في أدبياتهم الرسمية، وذلك لأنهم يسعون الى السيطرة على كل فلسطين والحفاظ، على الأقل، على ما تم اغتصابه حتى الآن. أما بالنسبة الى الجهات الفلسطينية والعربية التي وافقت مبدئياً على "تبادل الأراضي" بين الكيان المحتل والسلطة الفلسطينية، فهي تختبىء وراء حجة أنها لن تقبل التبادل إلا بعد اعتراف العدو بحدود الرابع من حزيران، وفي نهاية المفاوضات، وضمن شرط "القيمة والمثل"، وذلك لتسهيل عملية إقامة الدولة الفلسطينية. غير أنها قبلت بالمبدأ، وهنا تكمن خطورة موقفها، إذ إنها تتعامل مع الكيان المحتل وكأنه دولة عادية يمكن ترتيب الحدود

معه لمصلحة الجميع. واعترافها بالكيان الصهيوني على ٧٨% من أرض فلسطين هو الذي ينسف الحقوق والثوابت الفلسطينية، من استعادة وتحرير كل فلسطين وعودة اللاجئين اليها. القبول بمبدأ تبادل الأراضي ما هو إلا خطوة إضافية نحو التخلي على الحق الفلسطيني.

خاص/القدس للأنباء